

إنعام تسوية خان الشيخ... و«طوق دمشق» يتوسع شمالاً

تبدو شهية الدولة السورية مفتوحة على إنجاز تسويات في المناطق المشتعلة حول العاصمة دمشق باستخدام الضغط العسكري. إذ تستعد خان الشيخ جنوباً لتنفيذ التسوية خلال الساعات المقبلة. في وقت بدأ فيه الجيش بتصعيد جديد شمالاً. على محور مدينة تل، ومحيط مدخل دمشق الشمالي قرب حرستا

مرح ماشي

أثمرت العملية العسكرية التي شهدتها بلدة خان الشيخ ومحيطها خلال الأسابيع القليلة الماضية بالدفع نحو التوصل إلى تسوية تنهي العمليات العسكرية فيها. بعد التقدم الأخير الذي أحرزه الجيش السوري داخل البلدة بعد إطباق الحصار عليها. تسارع العملية العسكرية في محيط البلدة وقطع الإمدادات عنها من دون السيطرة العسكرية الكاملة عليها، ضغط على مئات المسلحين الذين أعلنوا سابقاً رفضهم للتسوية، وفق شروط الجيش المطروحة. وبعد إنهاء الوجود المسلح في مناطق المقلبية والطيبة وزاكية ومزارع خان الشيخ، اضطر مسلحو مخيم خان الشيخ إلى الموافقة على بنود التسوية المطروحة.

وتنص التسوية التي طرحها الجيش على مسلحي المنطقة المقدرين بحدود 1700 عنصر، في خطوطها العامة على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط وخرائط الانفاق، إضافة إلى مستودعات السلاح والعتاد، وتسوية أوضاع المتخلفين عن الخدمة الإلزامية، والمحكومين

جنائباً وفق ادعاءات شخصية وإحالتهم على القضاء، لبدأ بعض المسلحين بتسجيل أسمائهم لتسوية أوضاعهم وفق القوانين، فيما يتهبأ آخرون منهم إلى الانتقال شمالاً نحو إدلب. وتتضمن التسوية تشكيل ما يسمى «وحدات حماية ذاتية» من أبناء المنطقة. وشكلت التهيئة التي اتفق عليها واستمرت 24 ساعة ومُدَّت، مقدمة لتنفيذ بنود الاتفاق بعد تعثر دام أسابيع، بسبب خلافات بين المسلحين حول وجهة ترحيلهم، بين إدلب شمالاً ودرعا أو القنيطرة جنوباً. ومن المتوقع أن تمتد الهدنة يوماً إضافياً، بعدما جرى المسلحون المستعدون للانسحاب اجتماعاً في ما بينهم جنوبي المخيم، لترتيب إجراءات خروجهم من البلدة. وبالتوازي، تشهد بلدة كناكر محاولات حثيثة للدخول على خط المصالحات بعد خروج محيطها من نطاق العمل العسكري. وتأتي عملية التسوية في مصلحة الجيش السوري، إذ إن دخول البلدة كان من الممكن أن يولد حالة من الفوضى في ظل وجود آلاف المدنيين داخلها. كذلك إن تحييدها



صد الجيش هجوماً عنيفاً على معان وصوران في ريف حماه



عن الصراع المسلح يعني خسارة مسلحي ريفي درعا والقنيطرة جسر تواصل حيوي مع مسلحي الغوطة الغربية، بإشراف البلدة على أوتوستراد دمشق - القنيطرة.

توسيع امان العاصمة

وتأتي بوادر الحل في بلدة خان الشيخ، بالتزامن مع انطلاق تنفيذ خطط عسكرية، تهدف إلى توسيع رقعة الأمان حول العاصمة لإنهاء سنوات من تصعيد المسلحين في محيطها. ووفق مصدر ميداني، فإن الوجهة الأولى ستكون بلدة التل الواقعة إلى الشمال الغربي من

العاصمة، التي وصلت إليها حشود عسكرية تهدف إلى تطويقها بنحو كامل. الحشود أخذت مواقعها خلال المعارك التي شنتها القوات الموجودة على تلك الجبهة، والتي تمكنت من السيطرة على مواقع عدة في وادي موسى بدعم ناري مدفعي وجوي، ما سمح بالضغط على المسلحين في المنطقة. ومن جانبهم، منع مسلحو التل الأهالي والموظفين من مغادرة المدينة لمنع إفراغها، ما يسمح بتنفيذ عمل عسكري ضخم، فيما تحدثت مصادر محلية عن توجه وفد من وجهاء المنطقة للقاء لجان المصالحة والجيش، في مسعى للتوصل إلى تهدئة واتفاق تسوية.

وبالتوازي، فتح الجيش السوري محور عمليات جديد في محيط المدخل الشمالي للعاصمة السورية من جهة حرستا. وبدأت الاشتباكات بعد استهداف مدفعي وجوي لمقار المسلحين وخطوط إمدادهم لتتسارع وتيرة المعارك في محيط أوتوستراد دمشق - حمص، قرب محوري بساتين دوما الشمالية وتلة أبو زيد. كذلك سيطر الجيش على عدد من كتل الأبنية والمزارع جنوب بلدة ميدعا في الغوطة الشرقية إثر مواجهات مع المسلحين، بالتزامن مع غارات شنها سلاح الجو على مواقع في بلدات دوما وسقبا وعربين والنشابية والشيفونية وحوش الضواهرة والريحان وعين ترما، إضافة إلى حي جوبر، شمال شرق العاصمة.

وفي ريف حماه الشمالي تمكن الجيش من صد هجوم واسع امتد على جبهة بطول 12 كيلومتراً، شنته المجموعات المسلحة على محوري بلدتي معان وصوران، وبادر إلى تنفيذ هجوم مضاد عزز مواقعه في منطقة البساتين غرب معان. واستهدفت الغارات خطوط المسلحين الخلفية في بلدات طيبة الامام، اللحايا، سكيك، عطشان، ومورك، وصولاً إلى خان شيخون في ريف إدلب.

أما في ريف القنيطرة، فسيطر الجيش في موقع النكار، في مسعى لتحقيق أمان واسع لطريق بلدتي مزارع الأمل - حضر، وتفيد مصادر عسكرية بأن العملية ستعزز الضغط على مسلحي تل الحمرة القريبة.

فرنسا تجمع «أصدقاء سوريا» ضد موسكو

المتحدة والأردن إلى جانب تركيا» استدعى إلى حضور الاجتماع الذي سيعقد على مستوى الوزراء. وطالب بأن يتبنى مجلس الأمن الدولي قراراً يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وينص على «عقوبات ضد هذه الأفعال غير الإنسانية»، مضيفاً: «معرضتنا للدفاع عن السكان المدنيين السوريين مستمرة».

ورأى أن بلاده «تسعى إلى المبادرة في مواجهة استراتيجية الحرب الشاملة التي يتبعها النظام وحلفاؤه الذين يستفيدون من حالة عدم اليقين الحالية في الولايات المتحدة».

وكان دي ميستورا قد أعرب أول من أمس، عن قلقه أيضاً من احتمال أن تشن القوات الحكومية السورية هجوماً لحسم معركة حلب قبل تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

مع فشل جهود المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في إقناع دمشق وحلفائها بصيغته الخاصة بتسوية حلب، وفي ضوء غياب ضغط اللاعب الأميركي خلال الفترة الانتقالية لإدارة البيت الأبيض، تحاول فرنسا إعادة إنتاج كتل «أصدقاء سوريا» في محاولة للضغط على موسكو لوقف العمليات في حلب ومحيطها. إذ أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان مارك أيرولت، أن بلاده ستنظم خلال «الأيام المقبلة» اجتماعاً لعدة دول غربية وعربية من «داعمي المعارضة السورية المعتدلة»، مشدداً على «ضرورة والحاح التحرك في مواجهة صنف حلب».

وأشار عقب اجتماع لمجلس الوزراء إلى أن «فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية مثل السعودية وقطر والإمارات العربية

السياسي: لدعم الجيش الوطني السوري

تي بي» البرتغالي بثت أول من أمس، في معرض رده على سؤال عن «احتمال أن توافق مصر على المشاركة في قوة أممية لحفظ السلام في سوريا»، أنه «من المفضل أن تكون الجيوش الوطنية للدول هي من يقوم بالحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه الأحوال حتى لا تكون هناك حساسيات من وجود قوات أخرى تعمل لإنجاز هذه المهمة». وأضاف أن «الأولى لنا أن ندعم الجيش الوطني، على سبيل المثال في ليبيا لفرض السيطرة على الأراضي الليبية... والكلام نفسه ينطبق في سوريا والعراق»، مؤكداً بالإيجاب عما إذا كان يقصد الجيش السوري أيضاً. وقد يثير تصريح السياسي دوامة انتقاد خليجي لمصر على غرار غضب السعودية من تصويت مصر لمصلحة مشروع قرار روسي حول حلب في مجلس الأمن، مقابل التصويت السعودي مع المشروع الفرنسي. (الأخبار، أ ف ب)



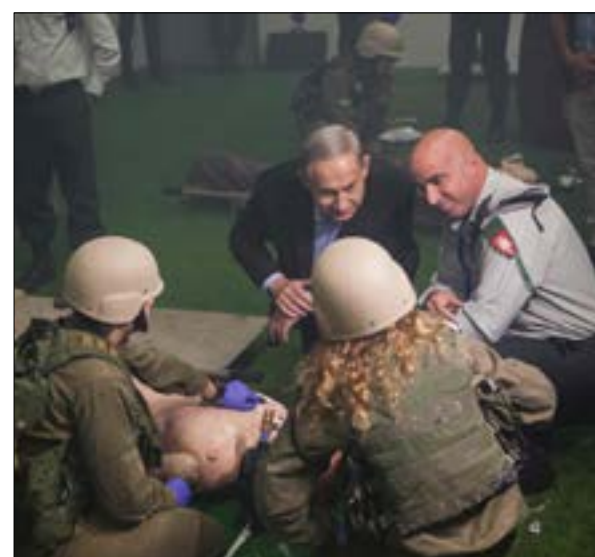
أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دعمه «للجيوش الوطنية» في البلاد العربية ومن ضمنها الجيش السوري، في تصريح قد يزيد حدة التوتر بين بلاده والسعودية. وأوضح خلال مقابلة مع تلفزيون «ار

أعتقد أن في نيته (عباس) التوصل الى حل سلمي، لأنه من المستحيل أن نقدم إليه أكثر مما اقترحه عليه (رئيس الوزراء السابق) إيهود أولمرت... ومن يعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاق خلال عامين أو ثلاثة أعوام، فهو بالتأكيد يحلم». ورداً على سؤال مراسل صحيفة «جيروراليم بوست» حول وعده القاطع ما قبل توليه منصب وزير الأمن، وقوله إنه «لو كنت وزيراً للأمن لكنت منحت (نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس) إسماعيل هنية 48 ساعة فقط، وأقول له إما أن تعيد جثث الجنود والمدنيين، وإما سنقضي عليك وعلى قيادة حماس بأكملها»، أجاب ليبرمان: «هو لا يزال في هذا العالم، لكنه ليس في قطاع غزة. اسألني السؤال نفسه العام المقبل».

الأميركي الأسبق، هاري ترومان عام 1948، وبحول أميركا إلى الأمة الأولى التي تعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». من جهة أخرى، قال وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، إن إسرائيل تواجه تحديات وتهديدات أكثر من أي دولة أخرى في العالم، مشدداً على أن إيران هي الجهة التي تقف خلف هذه التهديدات، فهي «أكبر تهديد للاستقرار الدولي». مع ذلك، لفت ليبرمان إلى أنه لن يتحدث أو يقدم المشورة إلى الرئيس الأميركي المنتخب حول كيفية التعامل مع هذا التهديد، وهل سيلغى الاتفاق النووي أم لا. لكنه، في الوقت نفسه، سخر من موقف رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وإعلانه أنه معني بالتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، بالقول: «لا

إلى السيادة الإسرائيلية». وخلال الكلمة التي ألقاها في مؤتمر «جيروراليم بوست»، أشار بينت إلى أنه يتطلع إلى اللقاء الذي سيجتمع رئيس الحكومة (نتنياهو) وأن يقنع الأميركيين بمنع إقامة دولة فلسطينية، وخاصة أنه «توجد فرصة نادرة من نوعها أمام إسرائيل كي تقول للإدارة الأميركية ما تريده، ولدينا فقط أشهر معدودة للتأثير على إدارة ترامب وجعلها تنسحب من نموذج الدولتين، فمنذ عام 1967 كانت هناك دائماً أسباب خارجية تمنع إسرائيل من القيام بما هو حق لها»، في إشارة إلى ضم أراضي الضفة إلى إسرائيل.

وأضاف الوزير الإسرائيلي: «أنا مؤمن بأن الرئيس ترامب سيمتلك الشجاعة التي أبداهها الرئيس تليين الموقف الأميركي الجديد من «حلفائها» العرب مقابل إيران وحلفائها. يشار إلى أن صحيفة «هارتس» كشفت عن لقاء جمع رئيس حزب «البيت اليهودي» المتطرف، وزير التعليم الإسرائيلي، نفتالي بينت، في نيويورك قبل أيام مع ثلاثة من أفراد طاقم الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، طالباً منهم عدم تبني مبدأ حل الدولتين لشعبين سياسة رسمية، بل دراسة بديل آخرى لهذا المبدأ. وفيما أكد مكتب بينت صحة ما نشر في «هارتس»، قالت مصادر إسرائيلية مطلعة للصحيفة إن بينت «اقترح أن تبحث الإدارة الجديدة خطته لإنشاء حكم ذاتي للفلسطينيين على أجزاء من الضفة الغربية، إلى جانب اتخاذ إجراءات لضم مناطق أخرى تدريجياً



نتنياهو: عدد من الدول العربية تطلب منا تزويدها بتكنولوجيا متطورة (أ ف ب)